

كلمة الدكتورة سكيئة بوراوي في الندوة الصحفية

سمو الأمير طلال بن عبد العزيز آل سعود، رئيس مركز "كوثر"

الدكتور حسن البيلاوي

أمين عام المجلس العربي للطفولة والتنمية

حضرات الضيوف والإعلاميين الأفاضل

باسم مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث "كوثر" أرحب بحضوركم معنا هذه الندوة

الصحفية التي يشرفنا سمو الأمير برعايته لها، والشكر موصول أيضا للمجلس العربي

للطفولة والتنمية لاحتضانه هذا الحدث الهام وللشراكة التي ما فتئت تترسخ بين

مؤسستينا.

نطلق اليوم بحضوركم تقرير تنمية المرأة العربية الخامس حول "المرأة العربية

والتشريعات" الذي لم يكن لير النور لولا دعم برنامج الخليج العربي للتنمية،

لقد وضعنا التقرير أمام حقيقة عدم وجود بلد مثالي وفريد على مستوى منظومته

التشريعية مهما بلغت نسبة تقدمه، فلكل بلد نقاط إيجابية وأخرى سلبية.

وأبدت القراءة الضافية للمنظومة القانونية والتشريعية لكل بلد، تباينا في التشريعات

الكفيلة بتحقيق المساواة ومناهضة التمييز من بلد إلى آخر وذلك بوجود جيوب تمييز

عديدة ضمن القانون الواحد، فيما بين القوانين وبين المنظومة القانونية الوطنية

والتزامات البلد الدولية.

وهو واقع يستوجب القيام بجهود، ويمكن أن يستند كل بلد إلى تجربة البلد الأخر وأن يعمل

على تطوير تشريعاته في تناغم مع المرجعية الحقوقية الكونية التي لا تتناقض مع ثقافتنا،

ولأدل على ذلك من مصادقة كل البلدان العربية على العديد من الاتفاقيات وإن بتحفظ.

ويمثل التقرير خطوة أولى لعمل معرفي متكامل. لذلك لا ندعي له الكمال ولا الشمولية.

ومن ضمن مكونات البرنامج أيضا ملف قانوني خاص بكل بلد تمكنا من إنجازه بالشراكة

المميزة مع كل من هيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وجامعة الدول

العربية. وضعنا مجمل الملفات على بيت "كوثر" المرجعي الإلكتروني ليتمكن كل بلد من

إجراء المقارنات من ناحية، ومن التحيين من ناحية أخرى وربما التعديل إن لزم الأمر. لكن

الأكيد أننا كخبراء ومؤسسات لم ندخر أي جهد لإعطاء صورة فوتوغرافية للأوضاع

القانونية والإنسانية للنساء في تقريبا جل التشريعات الوطنية. ويبقى كل جهد إنساني

قابل للنقاش.

لن أطيل عليكم، وسوف أفسح المجال أمامكم للاطلاع أكثر على أهم ما توصل إلى التقرير

من نتائج وما انبثقت عنه من توصيات من خلال عرض السيد الدكتور معتر أبو زيد.